الصباح الاقتصادية
12
العدد 3333 - السنة الثانية عشرة
الثلاثاء 26 رجب 1440 - الموافق 2 أبريل 2019
Tuesday 2 April 2019 - No.3333 - 12 th Year

«العام» يرتفع 8.8 نقطة رغم تباين مؤشرات البورصة

جلسة متباينة للبورصة

أنهت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الاثنين على ارتفاع المؤشر العام 8ر8 نقطة ليبلغ مستوى 5626ر7 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر16 في المئة.

وبلغت كميات تداولات المؤشر 155ر8 مليون سهم تمت من خلال 6351 صفقة نقدية بقيمة 42ر3 مليون دينار كويتي (نحو 139ر59 مليون دولار أمريكي).

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 7ر04 نقطة ليصل إلى مستوى 4910ر2 نقطة وبنسبة 0ر14 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 68ر3 مليون سهم تمت عبر 2630 صفقة نقدية بقيمة 4ر04 مليون دينار (نحو 13ر3 مليون دولار).

وارتفع مؤشر السوق الأول 16ر5 نقطة ليصل إلى مستوى 6003ر4 نقطة وبنسبة ارتفاع 0ر28 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 87ر5 مليون سهم تمت عبر 3721 صفقة بقيمة 38ر2 مليون دينار (نحو 126 مليون دولار).

وكانت شركات (كفيك) و(السورية) و(ع عقارية) و(يونيكاب) و(المنار) الأكثر ارتفاعا في حين كانت أسهم (أهلي متحد) و(بيتك) و(خليج ب) و(برقان) و(زين) الأكثر تداولا أما الأكثر انخفاضا فكانت (رماية) و(الديرة) و(الراي) و(ساحل) و(فيفا).

وتابع المتعاملون إيضاحا من بورصة الكويت بشأن إلغاء تسجيل شركة (كويت سكيوريتيز) كوسيط أوراق مالية مسجل علاوة على إعلان الشركة الوطنية للخدمات البترولية (نابيسكو) بشأن تأكيد الجدول الزمني لاستحقاقات الأسهم.

كما تابع هؤلاء إعلانا عن وقف التداول على أسهم (المصالح العقارية) وآخر لمجموعة (جي إف إتش) بشأن موافقة المساهمين على إلغاء أسهم الخزينة وتوزيع أرباح نقدية بقيمة 30 مليون دولار وإصدار أسهم منحة بقيمة 55 مليون دولار.

وشهدت الجلسة إفصاحا من الشركة الكويتية للاستثمار بشأن موافقة هيئة أسواق المال على إنشاء صندوق (سمارت تك) على أن يطرح للاكتتاب العام برأسمال متغير حدوده 18 مليون دولار كحد أدنى و 250 مليونا كحد أقصى بقيمة اسمية 100 دولار للوحدة الواحدة.

وأوضحت (الكويتية للاستثمار) في إفصاحها أن الحد الأدنى للاشتراك في الصندوق للمشترك الواحد هو 100 وحدة عند الاكتتاب لأول مرة و10 وحدات ومضاعفتها بعد ذلك.

وأفادت بأنه سيتم استثمار أموال الصندوق بصفة أساسية في أسهم الشركات المتخصصة في التكنولوجيا والقطاعات المتعلقة بالتكنولوجيا المدرجة في الأسواق العالمية.

وأعلنت شركة بورصة الكويت إيقاف شركة خمس شركات عن التداول لعدم إفصاحها عن بياناتها المالية وهي (التسهيلات التجارية) و(ريم العقارية) و(العالمية للمدن العقارية) و(مشرف للتجارة والمقاولات) و(الجوان الخليج العقارية).

وتطبق شركة بورصة الكويت حاليا المرحلة الثانية لتطوير السوق التي تتضمن تقسيمه إلى ثلاثة أسواق الأول منها يستهدف الشركات ذات السيولة العالية والقيمة السوقية المتوسطة إلى الكبيرة.

وتخضع الشركات المدرجة ضمن السوق الأول إلى مراجعة سنوية مما يترتب عليه استبعاد شركات وترقية أخرى تواكب المعايير الفنية على أن تنقل المستبعدة إلى السوق الرئيسي او سوق المزادات.

ويتضمن السوق الرئيسي – الثاني – الشركات ذات السيولة الجيدة التي تجعلها قادرة على التداول مع ضرورة توافقها مع شروط الإدراج المعمول بها في حين تخضع مكونات السوق للمراجعة السنوية أيضا للتأكد من مواكبتها للمتطلبات.

أما سوق المزادات – الثالث – فهو للشركات التي لا تستوفي شروط السوقين الأول والرئيسي والسلع ذات السيولة المنخفضة والمتواضعة قياسا لآليات العرض والطلب المطبقة.

عموميتها أقرت توزيع أرباح نقدية 5 % من رأس المال المدفوع

«الأولى للوقود» تحقق 3.8 مليون دينار أرباحاً صافية في 2018

جانب من العمومية

عقدت الأولى للوقود جمعيتها العمومية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر للعام 2018 في مقر الشركة بحضور رئيس مجلس الادارة المهندس عبد الحسين السلطان، ونائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي المهندس عادل العوضي وممثل وزارة التجارة ومدققيحسابات الشركة بالإضافة إلى المساهمين.وقد استطاعت الأولى للوقودخلال عام 2018 من زيادة إجمالي الدخل من مبيعات الوقود ليصل إلى 154.6 مليون دينار كويتي وذلك بنسبة زيادة قدرها 4.3٪ بالمقارنة مع عام 2017. هذا وحققت الشركة زيادة بنسبة 15.8٪ في الإيرادات الأخرى من الإنشطة البديلة في عام 2018 مقارنة مع عام 2017.وقد بلغ صافي الربح الموحد 3.8 مليون دينار كويتي بارتفاع وقدره 6.3٪ مقارنة مع عام 2017 ويرجع ذلك بالأساس إلى ارتفاع مصادر الدخل الأخرى غير بيع الوقود. كما ارتفع إجمالي اصول الشركة لتصل إلى 116 مليون دينار كويتي بزيادة وقدرها 27٪ مقارنة مع عام 2017.كما تم الاتفاق بالإجماع على توزيع أرباح نقدية بنسبة 5٪ من راس المال المدفوع (5 فلس لكل سهم) على المساهمين بتاريخ استحقاق 15 يوم عمل بعد الجمعية العمومية.

وحول الإنجازات التي حققتها الأولى للوقود، تطرق عبد الحسين السلطان حول تطوير المحطات كتلك التي خضعت لأعمال تطويرية جزئية منها تركيب نظام استرجاع الأبخرة من الجيل الثاني لثلاث محطات وهن: محطة جنوب المطار؛ محطة الشويخ ومحطة النهضة. بالإضافة الى تلك التي خضعت لأعمال تطويرية متكاملة كمحطة السالمية الواقعة على الدائري الرابع ومحطة السالمية الواقعة على الدائري الخامس حيث اصبحت ذات انشطة استثمارية مرخصة، وهي: سوق مركزي مصغر، محطة غسيل سيارات مجهزة باحدث الاجهزة ذات الجودة العالمية والمطابقة للمواصفات العالمية المبنية على أحدث التقنيات للمحافظة على البيئة، خدمة صيانة السيارات وخدمة اجهزة السحب الآلي ATM. وبذلك، تكون الأولى للوقوداتمت تطوير عشرين محطة حتى العام 2018.وحول تطوير الخدمات الأخرى المتوفرة في المحطات، قال السلطان بان الأولى قد اضافت عددا من الخدمات على بعض محطاتها السوق وخدمة صيانة السيارات وخدمة غسيل وتلميع السيارات. زيادة نقاط البيع للمنتجات غير النفطية مثل البخاخات ونظام حفن الوقود لتصل الى 20 محطة. ولتحقيق المزيد من المردود المادي من المحطات، كما تم إبرام اتفاقية تعاون مع احد البنوك الكبرى لتقوم الأولى بأستضافة الحملات الترويجية للبنك في محطاتها.بالإضافة الى ذلك، قامت الأولى للوقود بتاسيس شركة الترا اللوجستية لتغطية احتياجات الشركة من خدمات نقل الوقود. حيث تم شراء 30 شاحنة نقل تصنيع سنة 2019 من احد كبرى الشركات الرائدة المزودة بمواصفات خاصة، وتعتبر هذه الصفقة الأولى من نوعها في الشرق الأوسط لهذا الطراز من الشاحنات المزودة بنظام «قليت بورد» للتتبع عن طريق الأقمار الصناعية. وقال السلطان ان الأولى تتطلع من خلال استراتيجيتها المستقبلية دائما إلى خلق قيمة مضافة لأصول الشركة وعلامتها التجارية وزيادة المساهمين بزيادة قيمة اصولها ومكانتها في السوق المحلي من خلال الاستمرار في خطة تطوير المحطات والخدمات والتوسع بالاستثمار بالبنية التحتية لخلق عدد اكبر من الخدمات المقدمة والتي ستحقق عوائد مباشرة وارباح اكثر للشركة، كما تستمر بموقع الصدارة في تطبيق شروط ومتطلبات حوكمة الشركات بما له من اثر على حماية حقوق صغار المستثمرين ومما ينعكس إيجابيا على اداء الشركة والمحافظة على مركزها الريادي في السوق المحلي. واشار السلطان الى ان شركة الأولى قد استمرت خلال 2018 في استراتيجيتها المجتمعية لتنمية المجتمع الكويتي ودعم انشطته وفعالياته الهادفة من الأنشطة والمشاريع لجهات مختلفة وتقديم كل الدعم لذوي الاحتياجات الخاصة وكذلك محافظتها على نسبة التكويت في الشركة سواء في المكتب الرئيسي أو في المحطات التابعة وكذلك إلتزامها بقوانين حماية البيئة. وختم السلطان منوها بثقة المستثمرين التي تشكل الدافع الأساسي لتقدم الأولى وتطورها وسعيها دائما الى الإبتكار وتقديم خدمات متكاملة ترقى الى مستوى العالمية؛ كما لفت الى دور فريق الشركة في النجاحات التي تحققها لاسيما وانه يعمل يدا واحدة واضعا في اعتباره مصلحة العملاء ورضاهم اولا.

«KIB» يرعى اليوم المفتوح لمركز الخرافي لأنشطة الأطفال المعاقين

تحت مظلة برنامجه الرائد للمسؤولية الاجتماعية، قام بنك الكويت الدولي "KIB" مؤخرا برعاية اليوم المفتوح لمركز الخرافي لأنشطة الأطفال المعاقين، وهو المركز الأول من نوعه في المنطقة الذي يركز على تنمية وتطوير الأطفال والشباب من ذوي الإعاقة. وقد أقيمت الفعالية تحت رعاية مؤسسة سند الطفل المعاق الكويتي، والتي تهدف إلى دعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وكذلك نشر السعادة والفرح بينهم في هذه المناسبة السعيدة. وقد حضر الفعالية مجموعة كبيرة من الأطفال من جميع الأعمار مع أولياء أمورهم، وكذلك عدد من المدارس المحلية. وقد تضمن اليوم المفتوح مجموعة من النشاطات، بما في ذلك العروض الترفيهية والألعاب والمسابقات للأطفال من جميع الأعمار. كما قام "KIB" بتوزيع عدد من الهدايا بين الأطفال لنشر الفرح وزرع الذكريات الجميلة لتدوم مدى الحياة. وبهذه المناسبة، صرح مدير أول وحدة الاتصال المؤسسي في البنك، نواف ناجيا، قائلا: "بصفتنا "بنك للحياة" وكوننا شركاء حقيقيين وأعضاء فعالين في المجتمع، فإننا نؤمن في "KIB" أن واجبنا الاجتماعي هو أن نقوم بدعم جميع أفراد المجتمع المحلي، وخاصة الأطفال ذوي الإعاقة. لهذا السبب، نستمر في اغتنام كل الفرص الممكنة لدعمهم، وتعزيز حقوقهم والمساعدة على إدماجهم في المجتمع – والاحتفال معهم في المناسبات الخاصة". كما تجدر الإشارة إلى أن برنامج "KIB" الرائد للمسؤولية الاجتماعية يضم مجموعة واسعة من المبادرات التي تخدم الأشخاص من ذوي الإعاقة، كما يقدم لهم أفضل الخدمات المصرفية بمنتهى الراحة والسهولة، حيث قام بإعادة تصميم وتجهيز ستة من فروعه ليسهل استخدامها من قبل ذوي الإعاقة، ومنهم المكفوفون والصم.

عبر صياغة تشريعات جديدة مرنة قادرة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

الياقوت : ضرورة تفعيل منظومة حكومية متكاملة لمواكبة «رؤية 2035»

■ البطء في حسم المنازعات وتأخر تنفيذ الأحكام أبرز تحديات جذب الاستثمارات الأجنبية

■ جهود الهيئة العامة للاستثمار وحدها لا تكفي لتحقيق النمو الاقتصادي المطلوب

■ عدم التنسيق بين الجهات الحكومية يؤثر سلباً على الأداء الحكومي

■ تقديم العدالة الناجزة ضمانة هامة يحتاجها المستثمر للفصل في أي نزاع

خليفة الياقوت

قدم رئيس مجموعة الياقوت والشريك الإستراتيجي لمجموعة ليكسيس تكسيس العالمية والمعتمدة لدى هيئة تشجيع الإستثمار المباشر خليفة الياقوت روشتة علاج متكاملة لمشكلة جذب الاستثمار الأجنبية تتمثل في: ضرورة صياغة تشريع جديد لجذب المستثمر،تطوير بعض القوانين التي تعزز زيادة حجم ونوعية الإستثمارات الأجنبية مثل قوانين الملكية الفكرية وسد الثغرات الخاصة بالعلامات التجارية والملكية الفكرية، مطالبا بضرورة إعادة النظر في قانون التحكيم الكويتي وإجراءات تنفيذ أحكام التحكيم الدولية داخل الكويت لمراعاة عنصر السرعة والوقت، بالإضافة إلى ضرورة التنسيق والتكامل بين الجهات الحكومية فيما بينها لتطبيق منظومة موحدة لتشجيع الإستثمار.

«رؤية 2035»

وقال الياقوت في ، بيان صحافي، إن الكويت لا ينقصها أي مقومات لتحقيق رؤية 2035 والتي تطمح لوضع الكويت على الخريطة الإقتصادية والإستثمارية عالميا، بما يتلاءم وإمكانياتها المادية الكبيرة،موضحا أن الهيئة العامة للإستثمار تبذل جهودا مضنية في مجال جذب الإستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية الى الكويت، إضافة إلى انها نجحت في الآونة الأخيرة في المساهمة بدخول عدد من الشركات العالمية للسوق الكويتي من خلال ما قدمته من تسهيلات وتوفير بيئة إستثمارية مناسبة شجعت تلك الشركات على العمل في الكويت وهو ما وضح جليا خلال الفترة الأخيرة .

غياب التنسيق

وأضاف أن جهود الهيئة العامة للإستثمار وحدها لا تكفي لتحقيق ما تطمح له رؤية 2035 من تنامي الإقتصاد الكويتي وإرتفاع مؤشرات أداء السوق وما سيعكسه من إيجابيات كبيرة على كافة الأصعدة الأخرى ، مشيرا إلى انة ما زال هناك عدم تنسيق بين الجهات الحكومية المختلفة فترى كل جهة تعزف منفردة بعيدا عن الأخرى مما يؤثر سلبا على الأداء الحكومي في مجال تشجيع الإستثمار وهو ما يمثل أهم عقبة في طريق جذب رؤوس الأموال للكويت . واقترح الياقوت إعداد إستراتيجية حكومية متكاملة وفق آليات محددة ونتائج مستهدفة وبرنامج عمل مترابطه لتفعيل هذه الآليات وصولا لتحقيق هذه النتائج،مؤكدا على ان المستثمرين واصحاب رؤوس الأموال الضخمة يدرسون الأسواق جيدا قبل الدخول فيها ، مشيرا إلى أن تلك الدراسات يكون في مقدمتها المجالات الإقتصادية والسياسية والأمنية والقانونية وغياب الرؤية الواضحة لأي من تلك المجالات يساهم في تردد المستثمر في إتخاذ قرار الإستثمار من عدمه .

إستحداث تشريعات

وأشار إلى أن من بين الأمور المطلوبه جديا: إستحداث تشريعات إقتصادية جديدة تعزز من تشجيع الإستثمار وتطوير بعض التشريعات القائمة لتتماشى مع خطط التنمية الإقتصادية ،مستشهدا على ذلك من خلال موضوعين ، الأول «تنظيم مسألة التحكيم في الكويت ،حيث نجد المشرع الكويتي قد وضع ونظم مسألة التحكيم في عدد من المواد ضمن قانون المرافعات، وهذه المواد باتت قديمة جدا لا تواكب التطورات المتسارعة التي تشهدها البيئة الاقتصادية العالمية والإقليمية ومن ثم لا تلبي طموحات المستثمرين مما يجعلهم يذهبون إلى جهات تحكيم خارجية لما توفره لهم من سرعة ومرونة ، وهو ما يجب معه إفراد تشريع مستقل يتناول مسائل التحكيم وتنظيمه وإجراءاته والية تنفيذ أحكامه ، وبما يضمن للمستثمرين عنصري السرعة والمرونة عند نظر نزاعاتهم ويجعلهم يلجئون للتحكيم داخل الكويت بدلا من ذهابهم للخارج .

تنفيذ الأحكام

ولفت الى أن الموضوع الثاني يتعلق بآلية تنفيذ الأحكام داخل دولة الكويت ، مستشركا أن القضاء الكويتي ينظر إلى حكم التحكيم الدولي بإعتباره حكما أجنبيا ومن ثم فإن تنفيذه يتطلب رفع دعوى أمام المحكمة المختصة، والتي بدورها تنظر للحكم من الناحية الإجرائية الشكلية فقط وبغض النظر عن مضمونه حيث تنظر هذه الدعوى أمام درجات التقاضي الثلاث (المحكمة الكلية – محكمة الاستئناف – محكمة التمييز) وهو ما قد يؤدي إلى تأخير تنفيذ الحكم لفترة زمنية تتراوح بين سنتان إلى 3 سنوات، فيجد المستثمر نفسه أمام مزيدا من البطء والتأخير حتى بعد ذهابه للتحكيم في الخارج لتوفير عنصر الوقت حصوله على حكم تحكيم من الخارج.

عدالة ناجزة

وأكد الياقوت على أهمية تقديم ضمانة هامة جدا يحتاجها أي مستثمر تتمثل في وجود عدالة ناجزه يستطيع ان يلجا من خلالها لجهات التقاضي للفصل في أي نزاع ، فلا حديث عن جذب للاستثمارات الأجنبية بغير توفير تلك الضمانة ، مشيرا الى أن البطء في حسم المنازعات القضائية يمثل تحديا رئيسيا امام جذب الاستثمارات الأجنبية ،لا سيما أن إجراءات التقاضي وتنفيذ الأحكام الصادرة من جهات تحكيم دولية تمر عبر سلسلة طويلة ومعقدة من الإجراءات الأمر الذي يبعد المستثمر عن دخول السوق الكويتي والاستثمار فيه.